أهمية البحر الأحمر كبحيرة سلام عربية

بقلم

محمد أبو الفتوح الخياط

البحر الأحمر هو قلب العالم العربي الاستراتيجي ـ يبدأ من قناة السويس وينتهي بباب المندب ، فان لكليهما أهمية خاصة جعلت من البحر الأحمر محلا للتنافس الدولي لا سيما في عصر اتسم بالمواجهة النووية بين القوتين الأعظم (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي) .

وكان لزاما على دول المنطقة العربية أن تسارع بابعاد البحر الأحمر عن دائرة الصراع وجعله بحيرة سلام عربية فعقدت الدول المطلة على البحر الأحمر مؤتمر قمة في مدينة تعز بالجمهورية العربية اليمنية . الا أنه لم يتحقق بعقد ذلك المؤتمر الهدف المنشود لتعود بالتالي الأطماع الدولية الى المنطقة ، وليصبح الصراع الدولي بل التواجد الدولي على مشارف هذه المنطقة .

ففي الحقيقة يعود تاريخ تلك الأطماع الى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر عندما تسلطت بريطانيا على مصر وجزيرة قبرص ، بينما فرنسا على تونس ، الا أن موقف ايطاليا كان يمثل العقبة أمام هاتين الدولتين في تحقيق أطماعهما الى أن تمكنت بريطانيا من تسوية خلافاتهما عام ١٨٩١م . فاحتلت ايطاليا كسلا عام ١٨٩٤ ، وتركت لبريطانيا مصر والسودان لأنها تدرك تماما أن مفاتيح البحر الأحمر انما تكمن في البحر الأحمر .

ومنذ هذا الوقت والدول المحيطة بالبحر الأحمر تعاني أطماعا وصراعات اشتدت بصورة واضحة بظهور التدخل الأمريكي في أسواق التجارة الشرقية في المحيط الهندي عامة والبحر الأحمر بصفة خاصة . فالأمريكيون يدركون تماما أهمية البحر الأحمر وضرورة الاستفادة من موقعه الاستراتيجي . ومن هذا المنطلق ضاعفوا من نشاطهم التجاري في المحيط الهندي والبحر الأحمر ، خصوصا الجزء الجنوبي منه ، وذلك على الرغم من صدور مبدأ مونرو ، فقد فسرت الولايات المتحدة هذا المبدأ عدة تفسيرات تهدف كلها مصالحها الخاصة .

الا أن الانجليز وبفضل تسامح العثمانيين معهم نجحوا في دعم وجودهم جنوب البحر الأحمر (ميناء مخا اليمني) وغيره من الموانيء وتأكد وجود الانجليز بصفة رسمية وواضحة عام ١٦١٨م ، حين ساعدوا الأئمة الزيديين بعد جلاء العثمانيين عنهم نهائيا عام ١٦٣٥م ، وكذلك بانشاء وكالات تجارية لهم في الموانيء اليمنية .

وبدأت شركة الهند الشرقية البريطانية في دعم سياستها وتنشيط تجارتها مع الموانيء اليمنية ، وكان أبرز الاقتصاديين البريطانيين في هذا المجال الدكتور برنجل Pringle الذي كان يعمل في بومباي فاقام في مخا عام ١٨٠٠م حيث تمكن بالهدايا والعطايا أن يكتسب عطف امام صنعاء ، وأن يستصدر له ما أراد من الأوامر والتسهيلات حتى تتمكن السفن الانجليزية من ممارسة نشاطها بسهولة .

ومما ضاعف اهتمام الانجليز بالتجارة مع اليمن ظهور المنافسة الأمريكية وحصولها على كميات من البن بأسعار أفضل من أسعار شركة الهند الشرقية البريطانية .

وفي عام ١٨٠٢ عينت الحكومة البريطانية السير هوم مندوبا لها في الجزيرة العربية ومنحته صلاحيات واسعة ، وتمكن بعد ذلك من اقناع السلطان أحمد بن عبد الكريم العبدلي سلطان لحج وعدن بعقد معاهدة للصداقة والتجارة في السادس من شهر سبتمبر ١٨٠٢ · وبمقتضاها أصبح ميناء عدن مفتوحا لاستقبال البضائع التي تحملها السفن الانجليزية نظير دفع ضرائب جمركية ٢٪ لمدة عشر سنوات · وفي الحق لقد كان للمعاهدة نصوص عديدة في التدخل البريطاني في شئون عدن والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ·

فقد تتابع الدارسون والمحللون من الانجليز واقتنعوا بضرورة الوجود العسكري في البحر الأحمر ، وكانت شركة الهند الشرقية ووزارة الخارجية البريطانية تتابعان الأحداث وتوليان المنطقة اهتماماتها ·

ومن ناحية أخرى بدأت الحكومة الأمريكية تساند التجار الأمريكيين في جهودهم ومنافساتهم للتجار الانجليز · ثم عقدت امريكا معاهدة مع سلطان مسقط وزنجبار عام ١٨٣٣ وبعد أربع سنوات احتلت بريطانيا عدن في ١٩ يناير ١٨٣٩ واتخذتها محطة لتزويد البواخر الانجليزية بالفحم على طريق المواصلات البريطانية البحرية بين بومباي والسويس ، هذا فضلا عن أن بريطانيا كانت ترمي الى اجتذاب تجارة البن اليمني من ميناء مخا والسيطرة عليه تماما ·

واشتد التنافس بين التجار الأمريكيين والبريطانيين ، واهتم هؤلاء الأخيرون بعدن فازداد توافد المهاجرين اليها وتطورت المدينة بشكل ملحوظ نتيجة لانعاش حالتها التجارية ، بينما فشل العثمانيون (في تهامة) في محاولاتهم للسيطرة على مناطق انتاج البن لتحويل تصديره الى مخا والحديدة بدلا من عدن · وكان مرد هذا الفشل موقف قبائل الزيدية ازاء السيطرة العثمانية على بلادهم ، ونتيجة لذلك أصيبت مدينة مخا بالخمول والكساد ، وأفلح الانجليز في كسر احتكار الأمريكيين لتجارة البن اليمني ·

وهكذا نلاحظ أن جنوب البحر الأحمر كان هدفا لمطامع استعمارية قادتها أمريكا وبريطانيا طمعا في استغلال ثرواته الاقتصادية وأهميته الاستراتيجية · فالجانب الاقتصادي يحتل الأهمية الثانية بعد الأهمية الاستراتيجية حيث تضم منطقة البحر الأحمر مختلف الثروات الاقتصادية ·

الا أن عدم توفر الوسائل التكنولوجية لاستغلال امكاناته تجعل أغلب الدول المحيطة به تقف مكتوفة الأيدي أمام استغلال هذه الثروات · ولقد عبر عن هذه الحقيقة العالم العربي الدكتور فاروق الباز حينما قال : « ان منطقة البحر الأحمر هي الأكثر جاذبية لكاميرات الأقمار الصناعية » ·

وقد يفرض ذلك علينا ضرورة وضع سياسة عربية حكيمة لاستغلال طاقاته الاقتصادية ، فلجنة البحر الأحمر والتي تتولى مهام استكشاف مكوناته من الثروات الدفينة يغلب عليها الطابع الروتيني · فقد استعانت هذه اللجنة بخبراء من فرنسا وأثمرت جهود العلماء الفرنسيين عن اكتشاف أكثر من عشرين منطقة عميقة في البحر الأحمر تغطيها رواسب معدنية عديدة وهامة من أهمها منطقة أطلنتيس ــ ٢ في مواجهة ميناء جدة بالمملكة العربية السعودية ، حيث قرر الخبراء وجود حوالي ٨٥٠ مليون طن من المواد المعدنية يبلغ سمك طبقتها حوالي ١١ مترا وتنتشر على رقعة مساحتها ٦٠ كيلومترا مربعا ·

واذا كان هذا ما توصلت اليه فرق العمل الفرنسية فان المستقبل يبشر بالخير ، وهذا يفرض بدوره على الدول المحيطة به أن تنتبه جيدا الى هؤلاء الذين ينادون بحرية الملاحة فيه (كشعار يخفون من ورائه مطامعهم ، فيمكن للدول المحيطة أن تنشيء مؤسسة عربية للملاحة تشرف عليه وتنظم شئونه وتوفر له كل الدراسات التي تجعل منه بحيرة سلام ورخاء عربية ·

ولا أنكر جهود مؤسسات الجامعة العربية التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال الا أنني أود ألا تكون هذه الجهود متمثلة فقط في لقاءات للمتخصصين ومؤتمرات تنتهي بقرارات وتوصيات بعيدة عن التنفيذ ·

فالمرحلة الحالية تتطلب ضرورة أن نواجه الموقف بعمل عربي جماعي يؤكد حقيقة أن يكون البحر الأحمر بحيرة سلام ومصدر رخاء للعرب ·

محمد أبو الفتوح الخياط